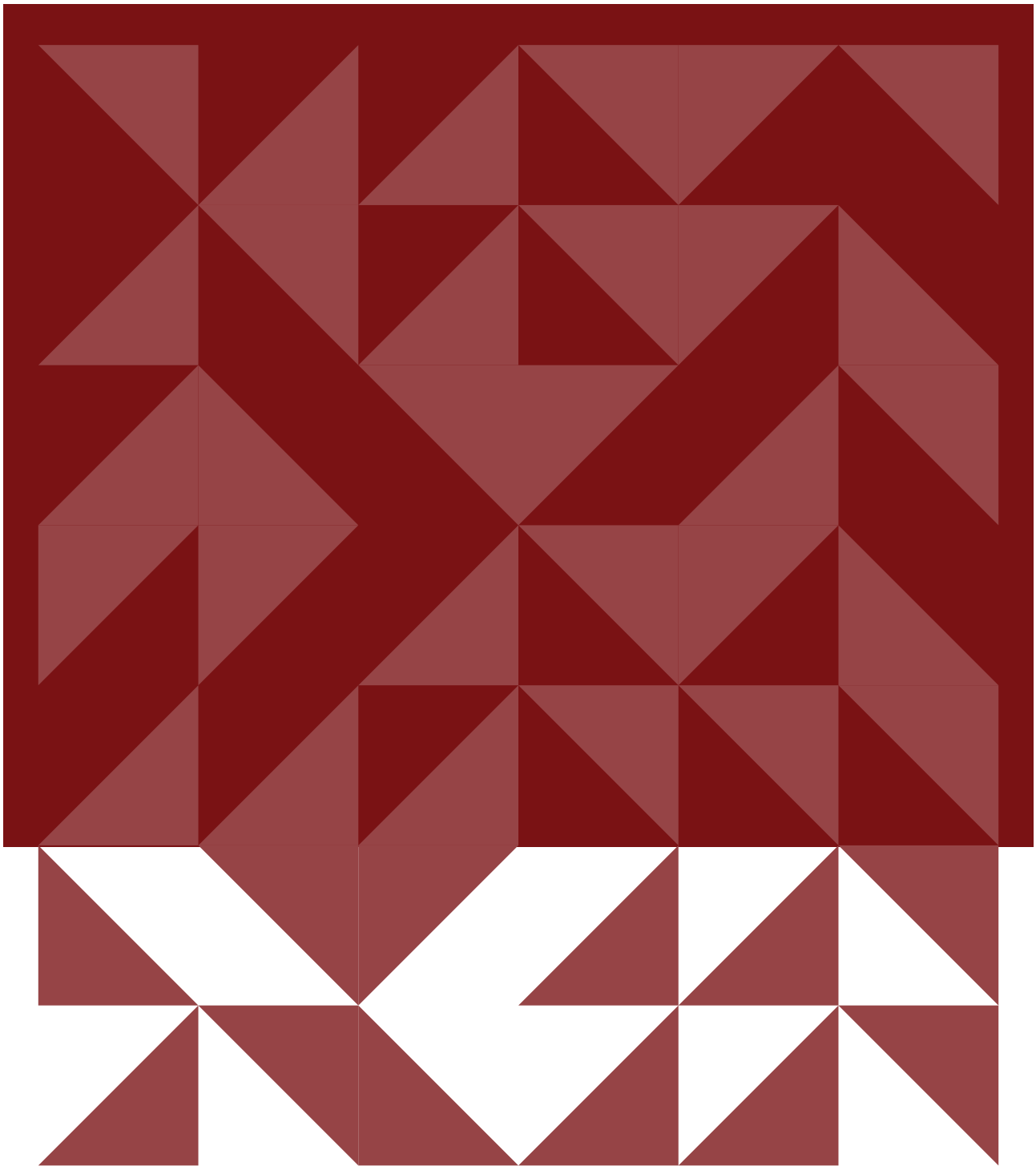

تفكيك القضية:

هل تنجح إسرائيل في تصفية الأونروا خلال ولاية ترامب الثانية؟

مركز الجزيرة للأبحاث

تقديرات استراتيجية

فبراير 2025

في سابقة تاريخية غير مسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام 1945 حدد سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، مهلة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدني(الأونروا) لوقف أنشطتها في القدس وإخلاء جميع المباني التي تشغلها. في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، مشددًا على أن يكون ذلك بحلول 30 يناير 2025.

وسبق أن أخطرت وزارة الخارجية الإسرائيلية الأمم المتحدة رسميًا بإلغاء اتفاقية عام 1967 التي تنظم علاقاتها مع الوكالة منذ عام 1967 وحظر أعمالها في إسرائيل ومنع السلطات الإسرائيلية من التعاون معها في الضفة الغربية وقطاع غزة، في خطوة ليست الأولي من نوعها لتشويه الوكالة حيث سعت إسرائيل مرارًا وتكرارًا إلى تشويه سمعتها، معتبرة أن وجودها وعملياتها بمثابة دعم لموقف الفلسطينيين بشأن حق العودة.

ويأتي ذلك الأخطار بعدما أقرّ الكنيست الإسرائيلي في 4 نوفمبر 2024 مشروع قرار بغالبية ساحقة يحظر "أنشطة الاونروا على الأراضي الفلسطينية " تحت مزاعم اتهامات لعشرات من موظفي الأونروا في قطاع غزة في يناير 2024 بضلوعهم في هجوم حماس في السابع أكتوبر 2023، ووفق القانون "يوقَف نشاط الأونروا في القدس الشرقية، وتُنقل صلاحياتها إلى مسؤولية إسرائيل وسيطرتها"، وبموجبه أيضا تُلغى اتفاقية عام 1967 التي سمحت للأونروا بالعمل في إسرائيل، ومن ثم تتوقف أنشطة الوكالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ويحظر أي اتصال بين المسؤولين الإسرائيليين وموظفيها. على أن يدخل القانونان حيز التنفيذ بعد 90 يومًا من إقرارهما. ولم يتوقف القرار عند هذا الحد بل امتد بإعلان سلطة أراضي إسرائيل عن مصادرة الأرض المقام عليها مقر الوكالة في حي الشيخ جراح في مدينة القدس، وتحويل الموقع إلى بؤرة استيطانية تضم 1,440 وحدة سكنية.

وسيُحدّ هذا القرار بشكلٍ كبير من أنشطة الأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تعتمد الوكالة على التنسيق مع إسرائيل لتقديم المساعدات الإنسانية وغيرها من الخدمات، ويزيد هذا الوضع من احتمال أن تضطر الوكالة إلى وقف خدماتها حالة اليأس في مخيمات اللاجئين في أنحاء المنطقة حيث مثلت الوكالة شريان حياة للملايين لفترة طويلة، ويثير هذا الاحتمال أيضا قلقًا في دول عربية تستضيف لاجئين ولا تملك الموارد اللازمة لسد الفجوة وتخشى أن يؤدي أي وقف لخدمات الأونروا إلى زعزعة الاستقرار بشكل كبير. ومع وصول ترامب لسدة الحكم مرة أخري قد يشكل فرصة سانحة لإسرائيل لإنهاء عمل الأونروا بشكل نهائي.

لذا يسعي هذا التحليل إلى استكشاف العلاقة المُعقدة بين الأونروا وإسرائيل منذ تأسيسها حتى قرار حظر عملها، كما ستكشف هذه الورقة النوايا الأمريكية تجاه الوكالة وخاصة بعد عودة ترامب للبيت الأبيض في ولايته الثانية، والآثار المترتبة على مثل هذا الحظر عبر الأبعاد المختلفة.

حامي القضية

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (UNCCP) بموجب القرار **194/1948** استجابةً لرغبة الوسيط الدولي الكونت برنادوت، و بموجب الفقرة 12 من القرار نفسه، قررت لجنة التوفيق في 23 أغسطس 1949 تشكيل **"البعثة الاقتصادية للدرس"** (Economic Survey Mission) أو ما سمي حينها بـ **"بعثة كلاب"** (Clapp) في خضمّ مخاض سياسي، وجاء ذلك في أعقاب فشل حلّ مشكلة اللاجئين في مؤتمر لوزان. وبناءً على توصية البعثة، أنشأت الجمعية العامة "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)" بموجب قرارها رقم **302** في 8 ديسمبر 1949 وصفها "منظمة إنسانية" لتنفيذ برامج الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع الحكومات المحلية، وقد أُوكلت للأونروا مهمةٌ مزدوجة: إدارة الإغاثة من جهة، وتنفيذ برنامج الأشغال بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين من جهة أخرى. لتبدأ الوكالة عملها في الأول من مايو 1950.

وتعتبر الأونروا بمثابة سلطة بديلة في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، خاصة في المجالات التي قد تهملها الحكومات المضيفة. هذا الدور الفريد يجعلها أكثر من مجرد منظمة إنسانية، بل رمزًا للصمود الفلسطيني وحق العودة. ورغم إصرار الأونروا على حيادها السياسي، إلا أن وجودها المستمر في المنطقة يجعلها طرفًا ضمن الصراع، إذ يراها الفلسطينيون كضمانة لحقهم في العودة، بينما ترى إسرائيل والدول الداعمة لها تهديدًا لحل القضية.

كما تتمتع الأونروا بولاية من الأمم المتحدة لتقديم الحماية والمساعدة للاجئين الفلسطينيين، وذلك لحين الوصول إلى حل عادل ودائم لهم. حيث يتم تجديد هذا التفويض كل ثلاث سنوات. وعملت الجمعية العامة وبشكل متكرر على تجديد ولاية الأونروا، وكان آخرها تمديد عملها حتى 30 يونيو 2026.

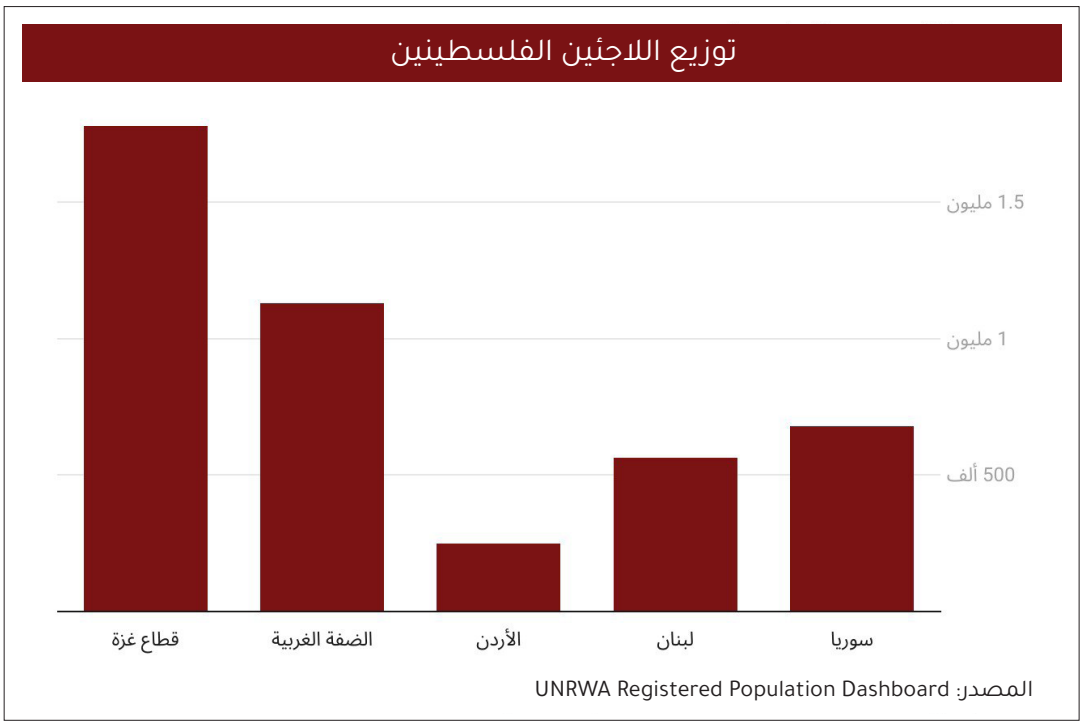

وعلى عكس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي تتولى مسؤولية اللاجئين في العالم أجمع، تركز الأونروا بشكل حصري على تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مناطق عملياتها. وتخدم 5.9 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأمم المتحدة، يتم توزيعهم 1.78 مليون مسجل في قطاع غزة، و1.13 مليون في الضفة الغربية، و2.56 مليون في الأردن، و679 ألف في سوريا، و564 ألف في لبنان. لا يزال حوالي 1.5 مليون لاجئ يعيشون في 58 "مخيماً" معترفاً به.

مواقع المخيمات الرسمية للأونروا

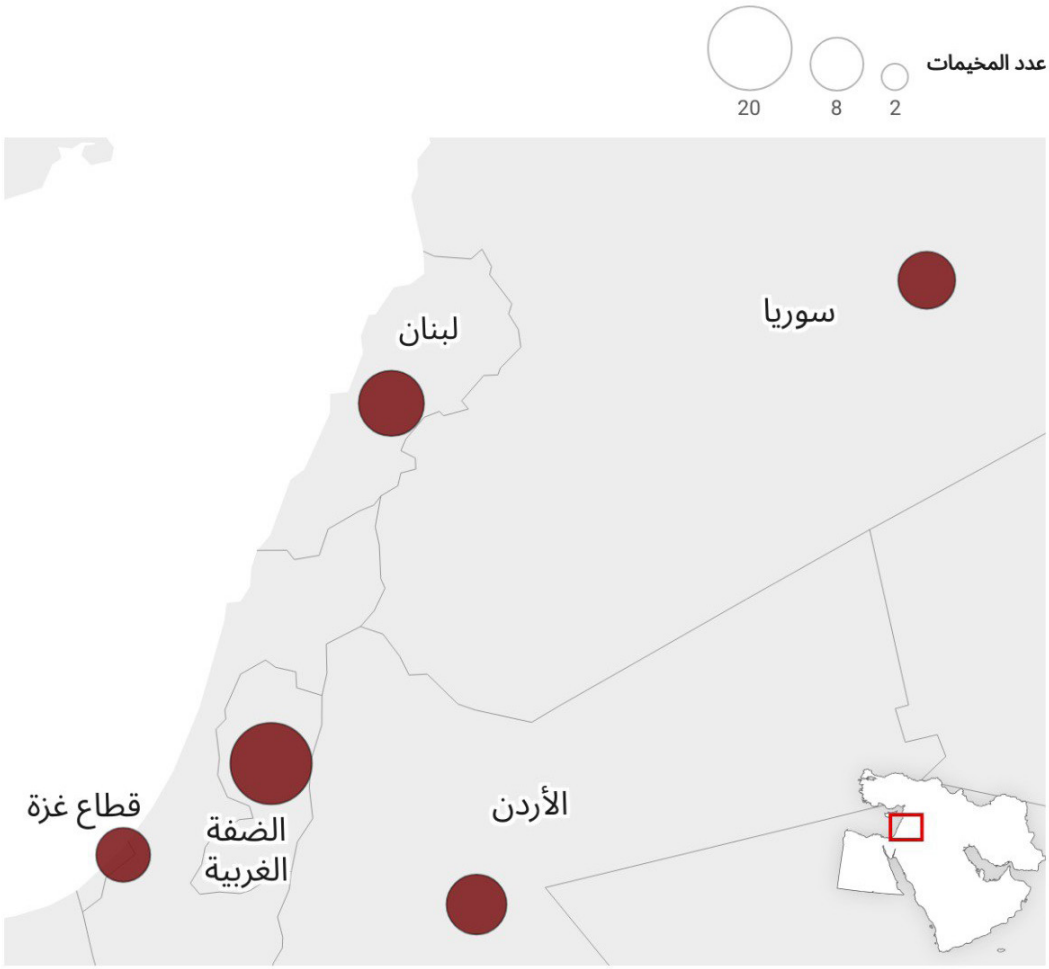

المصدر: UNRWA

وتتشكل المخيمات من مواقع تشبه مدن الصفيح الكبيرة التي أصبحت أكثر ازدحامًا نتيجة للنمو السكاني الطبيعي على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية. حيث يوجد ثماني مخيمات من هذا النوع في غزة، وتسعة عشر مخيمًا في الضفة الغربية (بما في ذلك مخيم شعفاط في القدس الشرقية)، وعشرة مخيمات في الأردن، واثني عشر مخيمًا في لبنان، وتسعة مخيمات في سوريا.

وهي تعمل عمومًا مع الحكومات والسلطات المضيفة لتوفير التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات لهذه الفئة من السكان.

من يُمول الأونروا؟

تعتمد الأونروا في تمويلها بشكل شبه كامل على التبرعات الطوعية، باستثناء دعم محدود للغاية من الميزانية العادية للأمم المتحدة يُخصص حصريًا للنفقات الإدارية، ويُعدّ استمرار عمل الأونروا مرهونًا بالتبرعات المُستدامة من الدول والحكومات الإقليمية والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء الحكوميين، الذين قدّموا 92.6% من إجمالي المساهمات المالية للوكالة في عام 2023.

وفقًا لبيانات الأونروا في عام 2023، شكّلت مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 42% من إجمالي تعهدات الوكالة البالغة 1.46 مليار دولار (بما في ذلك دعم الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة للموظفين الدوليين)، حيث بلغت مساهمتهم 606.8 مليون دولار. بما في ذلك تلك التي قُدّمت من خلال المفوضية الأوروبية، وتصدّرت الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا قائمة أكبر المانحين، حيث بلغت نسبة مساهماتهم مجتمعة 56% من إجمالي تمويل الوكالة. وأضافت الشراكات الخاصة 56.8 مليون دولار أميركي في عام 2023.

تاريخيًا، كانت الولايات المتحدة واحدة من أكبر المساهمين في الأونروا، حيث ساهمت بنحو 30٪ من إجمالي تمويلها بما يعدل 7.3 مليار دولار منذ إنشائها في عام 1950. و في السنوات الأخيرة، شكلت مساهمات الولايات المتحدة ما يقرب من 30٪ من مساهمات المانحين للأونروا، على الرغم من أن التمويل واجه انقطاعات بسبب الخلافات السياسية والاتهامات ضد موظفي الوكالة. كما دعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الأونروا بشكل كبير، حيث ساهم بنحو 60٪ من ميزانية الوكالة في عام 2019. وقد لوحظت ألمانيا كأكبر مانح فردي بين دول الاتحاد الأوروبي. وتشمل الجهات المانحة المهمة الأخرى السويد والنرويج واليابان وفرنسا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تساهم هذه الدول مجتمعة بجزء كبير من إجمالي تمويل الأونروا. اعتبارًا من عام 2023، بلغ إجمالي متطلبات ميزانية الأونروا حوالي 2.41 مليار دولار، مع تحديد ميزانية البرنامج عند 848 مليون دولار ونداءات طوارئ إضافية للاحتياجات الإنسانية. وعلى الرغم من حشد مبلغ قياسي قدره 1.46 مليار دولار في التعهدات عبر جميع بوابات التمويل في ذلك العام، إلا أن هذا لا يزال أقل من تلبية احتياجاتها التشغيلية.

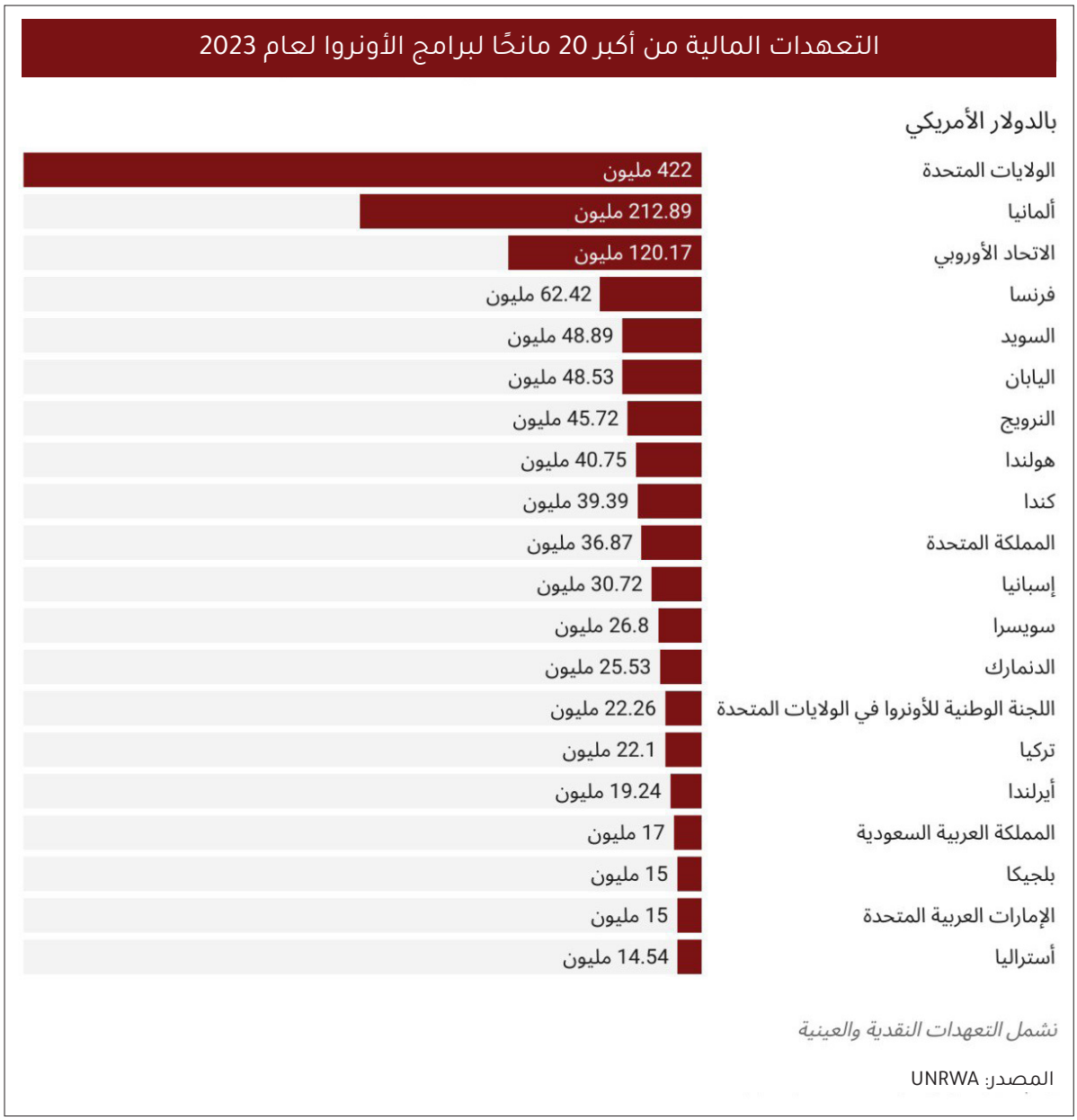

وواجهت الوكالة العديد من حالات العجز في التمويل في السنوات الأخيرة بسبب اعتماد نموذج تمويل الأونروا على المساهمات الطوعية نتيجة التوترات الجيوسياسية والتغيرات في أولويات المانحين، مما أدي إلى عدم الاستقرار المالي. كما حدث في العام 2018، حينما أوقفت الولايات المتحدة مساهماتها. وفي نفس السياق، عندما أوقف العديد من المانحين تمويلهم أوائل العام 2024 بسبب مزاعم سوء السلوك التي تورط فيها موظفو الأونروا أثناء الصراع في غزة، مما أدى إلى انخفاض متوقع في التمويل بأكثر من 51٪ كما هو موضح في الجدول التالي:

قائمة الدول التي أوقفت ثم استأنفت تمويل الأونروا عام 2024

الدولة	قيمة التمويل بالدولار الأمريكي	حالة التمويل
الولايات المتحدة	343,900,000	يظل التمويل مجمدًا حتى 25 مارس 2025
ألمانيا	202,100,000	تم إعادة التمويل في 24 أبريل 2024
الاتحاد الأوروبي	114,100,000	تم إعادة التمويل في 1 مارس 2024
السويد	61,000,000	تم إعادة التمويل في 9 مارس 2024
اليابان	30,200,000	تم إعادة التمويل في 2 أبريل 2024
فرنسا	28,900,000	تم إعادة التمويل في 28 مارس 2024
سويسرا	25,500,000	تم إعادة التمويل جزئيًا في 8 مايو 2024
كندا	23,700,000	تم إعادة التمويل في 8 مارس 2024
المملكة المتحدة	21,200,000	تم إعادة التمويل في 19 يوليو 2024
هولندا	21,200,000	تم إعادة التمويل
أستراليا	13,800,000	تم إعادة التمويل في 15 مارس 2024
إيطاليا	18,000,000	تم إعادة التمويل
النمسا	8,100,000	تم إعادة التمويل في 18 مايو 2024
فنلندا	7,800,000	تم إعادة التمويل في 22 مارس 2024
نيوزيلندا	560,800	التمويل لا يزال مجمدًا
آيسلندا	558,700	تم إعادة التمويل في 1 أبريل 2024
رومانيا	210,700	تم إعادة التمويل
إستونيا	90,000	تم إعادة التمويل في 8 مايو 2024

المصدر: UN WATCH

أدى تعليق المساهمات الأمريكية، إلى جانب إجراءات مماثلة من دول مانحة أخرى، إلى ترك الأونروا تواجه أزمة مالية كبيرة، مما عرض قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم لأكثر من مليوني شخص في غزة للخطر.

وتشير التقارير إلى أنه بدون استعادة التمويل، قد لا تتمكن الأونروا من دفع رواتب موظفيها البالغ عددهم حوالي 30 ألفًا أو مواصلة البرامج الحيوية بحلول 2025، وقد يؤدي هذا إلى انهيار كامل للمساعدات الإنسانية في غزة والمناطق الأخرى التي تعمل فيها الأونروا.

كما تؤدي تخفيضات التمويل إلى تفاقم الوضع الإنساني المتدهور بالفعل في غزة، حيث يواجه الكثيرون المجاعة ويفتقرون إلى الوصول إلى الرعاية الصحية وسط العنف المستمر. ومن المتوقع أن يؤدي فقدان المساعدات إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والأزمات الصحية، مما يؤثر بشكل خاص على الفئات السكانية الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن.

كما تعرض قرار تعليق التمويل لانتقادات باعتباره شكلًا من أشكال العقاب الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين، ويثير مخاوف بشأن الآثار الأوسع نطاقًا على الاستقرار الإقليمي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر. ويزعم المنتقدون أن قطع الدعم يقوض جهود السلام ويؤدي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية.

إشكالية العلاقة بين الأونروا و إسرائيل

تشكلت العلاقة بين إسرائيل ووكالة الأونروا عبر عدد من العوامل التاريخية والسياسية غالبًا ما يُنظر إلى خدمات الأونروا الأساسية عبر عدسة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر، حيث دأب القادة والشخصيات العامة الإسرائيلية على وصف الأونروا بأنها منحازة وغير فعالة، بل وحتى متشددة. لذا فأن تاريخ العلاقة بين إسرائيل والأونروا يكشف عن ديناميكية أكثر تعقيدًا. فالأونروا مكلفة بخدمة اللاجئين الفلسطينيين- أي النازحين من فلسطين- وليس الفلسطينيين كجماعة عرقية. في بداياتها، شملت خدمات الأونروا اللاجئين اليهود أيضًا، حيث قدمت المساعدة لنحو 45 ألف لاجئ داخل إسرائيل، من بينهم 17 ألف يهودي. لتحقيق ذلك، تواصلت الوكالة مع الحكومة الإسرائيلية التي دعمت إنشاء الأونروا في الأمم المتحدة.

بحلول عام 1952، توقفت الأونروا عن العمل داخل إسرائيل بناءً على طلب الحكومة الإسرائيلية. ومنذ ذلك الحين وحتى عام 1967، كانت التفاعلات بين الطرفين محدودة. لكن بعد احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية في عام 1967، أصبحت الأونروا مسؤولة عن تقديم الخدمات لأكثر من نصف مليون لاجئ مسجل و27 مخيمًا للاجئين تديرها الوكالة. هذا الوضع الجديد وضع الحكومة الإسرائيلية أمام معضلة بشأن كيفية إدارة علاقتها مع الأونروا، حيث لعبت مسألة التمويل دورًا محوريًا في هذه المداولات.

و رأت الحكومة الإسرائيلية في عام 1967 أن استمرار عمل الوكالة يخدم مصالحها. لذلك، وقّعت إسرائيل والأونروا اتفاقية "كوماي- ميشيل مور" التي أشاد بها موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك واعتبرها "إنجازًا ضخمًا". وأثنى على أن الأونروا وافقت على الاستمرار في تحمل "عبء" تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. حيث فضّلت الحكومة الإسرائيلية تسهيل عمل الأونروا لتخفيف مسؤوليتها كسلطة احتلال عن دعم اللاجئين الفلسطينيين. وفي السنوات اللاحقة، أكدت إسرائيل على مسؤولية الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقلّلت من دورها الخاص في هذا السياق، مما يتناقض مع خطابها المتشكك الذي يعتبر عمل الوكالة معاديًا لمصالحها.

بموجب هذه الاتفاقية، وافقت الحكومة الإسرائيلية على مواصلة الأونروا مساعدتها للاجئين الفلسطينيين، مع التعاون الكامل من السلطات الإسرائيلية، في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعهدت إسرائيل في الاتفاقية بتيسير مهمة الوكالة بأقصى ما تستطيع، وفق الأنظمة أو الترتيبات التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن العسكري.

كما تعهدت إسرائيل بموجب الاتفاقية بضمان حماية وأمن موظفي الأونروا ومنشآتها وممتلكاتها، والسماح بحرية حركة مركبات الأونروا إلى داخل إسرائيل وخارجها والمناطق المعنية، والسماح كذلك لموظفي الوكالة الدوليين بالتنقل داخل إسرائيل وخارجها وداخلها والمناطق المعنية، مع تزويدهم بوثائق الهوية وأي تصاريح أخرى قد تكون مطلوبة. إضافة إلى السماح لموظفي الوكالة المحليين بالتنقل داخل المناطق المعنية بموجب الترتيبات الموضوعة أو المزمع اتخاذها مع السلطات العسكرية، وتوفير مرافق اللاسلكي والاتصالات والهبوط.

هذا الدعم الإسرائيلي التاريخي لعمل الأونروا يبدو متناقضًا مع الخطاب الإسرائيلي المعاصر، والجدير بالذكر بأن معارضة إسرائيل للأونروا لا تستند فقط إلى مخاوف أمنية ولكنها تنبع أيضًا من الاعتقاد بأن الوكالة تعيق الحل السياسي للصراع من خلال إدامة مشكلة اللاجئين حيث تزعم إسرائيل أن التعريف الفريد للأونروا للاجئ الفلسطيني، والذي يمتد إلى الأحفاد، يمنع دمج اللاجئين في البلدان المضيفة لهم ويغذي توقعات **"حق العودة"** إلى إسرائيل ما قبل عام 1967 ويجعلها مفتوحة، وتزعم إسرائيل أن هذا يقوض إمكانية حل الدولتين ويهدد توازنها الديموغرافي. وعلاوة على ذلك، تعتقد إسرائيل أن تفضيل الأونروا لعودة اللاجئين إلى إسرائيل يقوض قدرتها على البقاء كدولة.

كما اتهمت إسرائيل الأونروا بالتحيز ضد إسرائيل والترويج لمحتوى معادٍ للسامية في موادها التعليمية. تزعم إسرائيل أن مدارس الأونروا تنشر إيديولوجيات معادية للسامية وجهادية، مع "دروس رياضية تركز على إحصاء جرائم القتل والانتحاريين". وقد دحضت الأونروا والتحقيقات المستقلة، مثل تقرير كولونا، هذه الاتهامات، لكنها لا تزال تغذي انعدام الثقة والعداء. كما أعربت إسرائيل عن مخاوفها بشأن العلاقات المزعومة للأونروا مع حماس في قطاع غزة. تزعم إسرائيل أن مدارس الأونروا ومرافقها استخدمت من قبل حماس لأنشطة إرهابية، وأن بعض موظفي الأونروا أعضاء في حماس. وقد حققت الأمم المتحدة في هذه الادعاءات، مع درجات متفاوتة من الأدلة التي تم العثور عليها لدعمها.

وكان أحد الإجراءات المهمة التي اتخذتها إسرائيل هو دعمها لخفض التمويل للأونروا، وخاصة خلال إدارة ترامب، وقد تم تأطير قرار الولايات المتحدة بخفض المساهمات المالية للأونروا في عام 2018 كوسيلة للضغط على الممثلين الفلسطينيين للدخول في مفاوضات تتماشى مع المصالح الإسرائيلية. ورحبت إسرائيل بهذه الخطوة، بحجة أنها ستجبر الفلسطينيين على مواجهة وضعهم وربما تؤدي إلى حل قضية اللاجئين. وقد أثرت تخفيضات التمويل بشدة على قدرة الأونروا على تقديم الخدمات الأساسية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بين اللاجئين الفلسطينيين.

وعلاوة على ذلك، مارست إسرائيل ضغوطًا نشطة ضد الأونروا داخل المنتديات الدولية، في محاولة لنزع الشرعية عن عمليات الوكالة. واتهم المسؤولون الإسرائيليون الأونروا بالتحيز ضد إسرائيل وتوظيف موظفين مرتبطين بمنظمات مسلحة. وقد استُخدمت هذه الادعاءات لتبرير الدعوات إلى إصلاح الوكالة أو حلها، حيث زعم القادة الإسرائيليون أن وجود الأونروا يعاكس جهود السلام. وقد اكتسب هذا السرد زخمًا بين بعض الجهات الفاعلة الدولية، مما أدى إلى عزل الأونروا بشكل أكبر وتعقيد تمويلها وقدراتها التشغيلية.

بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية، انخرطت إسرائيل في إجراءات مباشرة تؤثر على عمليات الأونروا على الأرض. لقد استهدفت العمليات العسكرية في غزة بشكل متكرر المناطق التي تعمل فيها الأونروا، مما أدى إلى إتلاف المرافق وتعطيل الخدمات. مثل هذه الإجراءات اعاقت قدرة الأونروا على تقديم المساعدات وخلقت بيئة من الخوف وعدم الاستقرار للسكان الفلسطينيين الذين تخدمهم. وقد أثارت التقارير عن الضربات العسكرية على مدارس الأونروا ومرافقها الصحية إدانة دولية، ومع ذلك بررت إسرائيل هذه الإجراءات بأنها ضرورية لأمنها.

وعلاوة على ذلك، فإن سياسات إسرائيل الأوسع نطاقًا تجاه الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والوصول، جعلت من الصعب بشكل متزايد على الأونروا العمل بشكل فعال. تعتمد الوكالة على القدرة على نقل الموظفين والإمدادات بحرية، ومع ذلك فإن نقاط التفتيش وإغلاق الحدود والعمليات العسكرية غالبًا ما تعيق هذه الجهود. ونتيجة لذلك، كافحت الأونروا لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين، والتي تفاقمت بسبب الصراع المستمر والأزمات الإنسانية.

كما أدت التطورات الأخيرة إلى زيادة التوتر في العلاقة بين الأونروا وإسرائيل. ففي أكتوبر 2024، أقر الكنيست الإسرائيلي قانونين يؤثران بشكل كبير على عمليات الأونروا. كما كان لتشريع الكنيست عواقب فورية بالفعل. فقد اختصرت إسرائيل جميع التأشيرات لموظفي الأونروا الدوليين، مما أجبرهم على الإخلاء ونقل مكتب القدس الشرقية إلى عمان، الأردن. وهذا يسلط الضوء على التأثير المدمر للتشريع على عمليات الأونروا. وعلاوة على ذلك، ضغطت إسرائيل على الدول الممولة لتقليص ميزانية الأونروا، مما أضاف إلى التحديات المالية التي تواجه الوكالة.

ماذا وراء تشويه سمعة الأونروا؟

تقود إسرائيل حملةً مُمنهجةً لتشويه سمعة الأونروا، مُتذرعةً بادعاءاتٍ تهدف إلى تصوير الوكالة كعقبةٍ أمام "السلام"، وربط عملها باستمرار "أزمة اللاجئين الفلسطينيين". ويستهدف التحريض الإسرائيلي ضد وكالة الأونروا حاليًا "فصل حركة حماس عن المساعدات الإنسانية" لمنعها من إعادة بناء نفوذها في المجتمع من خلال تقديم المساعدات. ويعتمد هذا التحريض على ثلاث ادعاءات رئيسية:

السماح لحركة حماس باستخدام بنية الأونروا التحتية في الحرب: تتهم إسرائيل الأونروا بالتواطؤ مع حماس من خلال السماح لها باستخدام مرافقها ومبانيها لأغراض عسكرية.

التحكم في توزيع المساعدات: تزعم إسرائيل أن حماس تسيطر على توزيع المساعدات الإنسانية التي تُقدمها الأونروا، وتستخدمها لِصالحها السياسي.

انتماء موظفي الأونروا لحماس: تدعي إسرائيل أن 10% من موظفي الأونروا ينتمون إلى حركة حماس وفصائل المقاومة الأخرى، ويعملون على تجنيد الدعم وتنفيذ أجندات هذه الفصائل.

بل ذهبت إلى حدّ اتهام الأونروا بالتواطؤ مع حركة حماس. مما دفع دولاً كبرى مثل الولايات المتحدة إلى تعليق تمويلها استنادًا إلى مزاعم إسرائيلية حول تورط 12 موظفًا في هجمات أكتوبر 2023. رغم ذلك، استجابت الأمم المتحدة سريعًا بإقصاء 9 موظفين، وشكّلت لجنةً مستقلةً لتعزيز التزام الوكالة بمبدأ الحياد عبر 50 توصيةً عملية، ولكن هناك العديد من الدوافع من وراء هذا الاستهداف أبرزها ما يلي:

- محو الذاكرة الجماعية: الصراع على حق العودة والهوية

تعتبر الحكومة اليمينية في إسرائيل أن وجود الأونروا شهادة دولية على التطهير العرقي الذي وقع في فلسطين عام 1948، والذي يُعرفه الفلسطينيون بالنكبة بسبب خسارتهم لمنازلهم وأراضيهم. لذلك تسعى إسرائيل إلى محو هذه الذاكرة من العالم باستهدافها الأونروا كجزء من جهودها لطمس قضية اللاجئين الفلسطينيين وإنكار حقهم في العودة، خاصة بعد تهجير 950 ألف فلسطيني عام 1948، كما يرفض معظم الإسرائيليين عبر الطيف السياسي فكرة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويعتبر الكثيرون أن أي ذكر لذلك يتحدى شرعية إسرائيل كدولة يهودية وفق قرار مجلس الأمن رقم **181** لعام 1947.

من خلال استهداف الأونروا، تسعى إسرائيل إلى تعزيز فكرة **"لا لجوء، إذًا لا نكبة"**، مما يؤدي إلى محو ذاكرة النكبة وإلغاء حق العودة. كما أن طمس قضية اللاجئين يعزز شرعية إسرائيل في الأمم المتحدة عبر إلغاء القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة في 11 ديسمبر 1948، الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. لا تزال شرعية الاحتلال مرتبطة بقرارين أمميين هما: القرار **181** (قرار التقسيم)، والقرار **194**. بينما فقد القرار 181 تأثيره بعد اتفاقية أوسلو، ويبقى القرار 194 عقبة أمام إسرائيل. لذلك، تسعى إسرائيل إلى إلغاء هذا القرار عبر محاصرة الأونروا وشل قدراتها بهدف إنهاء صفة "لاجئ" عن الفلسطينيين من خلال مشاريع التوطين في الدول المُضيفة.

وتواجه الأونروا أيضًا قضايا سياسية أخرى تتجاوز حق العودة. منذ اتفاقيات أوسلو، أصبح عمل الوكالة مرتبطًا بالسعي الدولي نحو حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث يُفترض أن تحصل فلسطين على دولة خاصة بها وتكون قضية اللاجئين جزءًا من قضايا

الوضع النهائي. لكن مع رفض نتنياهو لحل الدولتين، وتلاشي احتمالات عودة الفلسطينيين أو تعويضهم، يصبح من الصعب الحفاظ على الدعم الدولي لوكالة تُعتبر بشكل متزايد كمقدمة للمساعدات الإنسانية للسكان الذين يعانون من آثار صراع مستمر.

- شهادات الأونروا على جرائم الحرب

كشفت تقارير الأونروا خلال الأشهر الأولى للحرب فظائع ممنهجةً ضد المدنيين، خاصة النازحين في مراكزها، حيث سُجّلت أعلى نسب الضحايا بين النساء والأطفال، إضافةً إلى حملات اعتقالٍ ممنهجة. بل تحولت هذه المراكز نفسها إلى أهدافٍ للقصف الإسرائيلي، كما حدث في خان يونس، ما أثبت استخدام القوة العسكرية لترهيب الشهود على الإبادة، وأصبحت البيانات الميدانية التي يوثقها موظفو الأونروا أدلّة دامغةً على جرائم الحرب، مما دفع إسرائيل إلى استهداف الوكالة مباشرةً لوقف تسريب هذه المعلومات، التي تعري انتهاكاتها أمام المحافل الدولية.

- كشف مخططات التهجير

ولا يقتصر دور الوكالة على تقديم الدعم الإنساني وجهود الإغاثة، وإنما لعبت دوراً سياسيا لا يقل أهمية على مدار الأشهر القليلة الماضية، وهو فضح الأكاذيب الإسرائيلية من جهة، ودق ناقوس الخطر من مؤامرات حكومة بنيامين نتنياهو.

حيث تصدت الوكالة منذ بدء الحرب على غزة مبكرًا لمؤامرة تهجير الفلسطينيين قسريًا من قطاع غزة، وحذر فيليب لازاريني المفوض العام للأونروا في مقال بصحيفة لوس انجلوس تايمز ديسمبر الماضي، من هذا المخطط، مؤكدًا أن إسرائيل تضع الأساس للطرد الجماعي لسكان القطاع إلى مصر. عبر تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة التركز قرب الحدود للمدنيين النازحين الذين فروا من القتال، في الشمال في البداية ثم في الجنوب، وتشير التطورات التي شهدنها إلى محاولات لدفع الفلسطينيين إلى مصر، بصرف النظر عما إذا كانوا سيظلون هناك أو سيتم توطينهم في أماكن أخرى. كما حيث شكل الدمار الواسع في شمال قطاع غزة والنزوح الناجم عنه المرحلة الأولى ـ حينها ـ لهذا السيناريو.

- كشف أكاذيب المعابر المُغلقة

اتخذت الحكومة الإسرائيلية خطوات لإعاقة قدرة الأونروا على العمل عبر منع حاويات الشحن في ميناء أشدود الإسرائيلي المخصصة للأونروا في غزة والتي تحمل ما يكفي من الدقيق لـ 1.1 مليون شخص لمدة خمسة أشهر؛ وإلغاء الإعفاءات الضريبية التي تتلقاها الأونروا كوكالة تابعة للأمم المتحدة؛ وقد اتهمت إسرائيل بمحاولة إغلاق مكاتب الأونروا في القدس الشرقية المحتلة؛ والحد من مدة التأشيرات لموظفي الأونروا الدوليين. كما جمد بنك الوكالة الإسرائيلي مؤخرًا حسابه.

وفي نهاية المطاف، سمح المسؤولون الإسرائيليون بدخول شحنة الدقيق إلى غزة بشرط أن يتولى برنامج الغذاء العالمي السيطرة على التسليم، وليس الأونروا.

ومنذ ذلك الحين، منعت القيود الإسرائيلية على دخول المساعدات إلى غزة عبر المعابر بما فيها معبر رفح،مع استمرار الأعمال العدائية لكافة المنظمات الإغاثية ومخيمات الأونروا مثل الهجوم على قوافل المساعدات الخاصة بمنظمة المطبخ العالمي.

استراتيجية التصفية: مسارٌ طويل من الحرب على الأونروا

لم تكن الحملة الإسرائيلية الأخيرة ضد الأونروا سوى حلقةٍ في سلسلةٍ ممتدةٍ منذ عقود، تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر تصفية رمزها الأبرز: قضية اللاجئين. فـ "عملية التسوية" التي بدأت بأوسلو، وتحوّلت لاحقًا إلى "صفقة القرن"، أسست لمسارٍ يُحوّل اللاجئين من أصحاب حقٍ إلى "مشكلة إنسانية" تُدار عبر توطينهم أو دمجهم في هياكل دوليةٍ مثل مفوضية اللاجئين (UNHCR)، التي تختلف عن الأونروا في إنهاء صفة "اللجوء" للأجيال المتعاقبة. وتتمثل أساليب التهديد الإسرائيلية - الأمريكية في التحريض المُتواصل على دور الأونروا ومكانتها ومبرر استمرارها، بالإضافة إلى إجراءات الإدارات الأمريكية المُتعاقبة بالتنسيق مع إسرائيل، والتي وصلت إلى حد وقف مساهمات واشنطن المالية في ميزانية الأونروا، الأمر الذي فاقم أزماتها وأجبرها على اتخاذ تدابير تقشفية إلى حين إيجاد حلول لأزماتها المالية.

فمنذ تأسيس الأونروا، لم تتوقف إسرائيل عن ممارسة مُختلف الضغوطات عليها وانتهاك التزاماتها الدولية بتسهيل عملها. وتُشير التقارير السنوية للمفوض العام للأونروا إلى الانتهاكات الإسرائيلية التي وصلت إلى حد قصف مدارسها ومراكزها. وقد طالت هذه الضغوطات النظام التعليمي للأونروا، بهدف تغيير المناهج الدراسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و سعت إسرائيل إلى تشويه سمعة الأونروا، حتى قبل هجمات حماس في 7 أكتوبر، وأشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في عام 2018 إن وجود الوكالة وعملياتها "يديم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" و"سرد حق العودة"، والذي يري فيه بعض الساسة الإسرائيليين أنه يقوض الطابع القومي العرقي للبلاد. وزعم آخرون أنه من غير المناسب تسمية الفلسطينيين من الجيل الثالث "باللاجئين"، على الرغم من وجود أجيال من العائلات النازحة داخليًا التي تعيش في ما يعتبر مخيمات للاجئين، وأن الجهود الإنسانية للأمم المتحدة يجب أن يتولى التعامل معها فرع مختلف. كما اتهمت إسرائيل الأونروا بتطرف الطلاب ضد إسرائيل، وهو ما ردت عليه الوكالة.

في وقت سابق من هذا العام، ادعت إسرائيل أن عدد من موظفي الأونروا كانوا جزءًا من جماعات مسلحة في غزة، مما دفع العديد من البلدان إلى وقف التمويل الذي تشتد الحاجة إليه للوكالة.

ولم يقتصر التحريض ضد الأونروا على المؤسسة الرسمية في إسرائيل، بل امتد إلى المراكز البحثية والكتاب والصحافيين. فعلى سبيل المثال، استغل بعض الباحثين الإسرائيليين

إضراب عمال الأونروا في الضفة الغربية عام 2023 للدعوة إلى إغلاق الوكالة، مدعيًا أن استمرار وجودها يُشكل تهديدًا للأمن القومي الإسرائيلي.

ومن جهة أخري، شهد الدعم الأمريكي للأونروا مراحل من الارتفاع والانخفاض وفقًا للرؤية السياسية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتُشير العديد من المشاريع الأمريكية إلى نية قديمة لإنهاء قضية اللاجئين والتنكر لحق العودة، منها:

- **مشروع ماك غي (1949):** يقوم على عودة ربع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتوطين البقية في الدول العربية.
- **مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في غور الأردن (1953):** يقترح توطين اللاجئين في الدول العربية وتوفير عمل لهم في مجال استغلال المياه.
- **مشروع دالاس (1955):** يقوم على توطين معظم اللاجئين في الدول العربية وتسهيل هجرة بعضهم إلى خارج الشرق الأوسط وقبول إسرائيل عودة أعداد محدودة وتقديم تعويضات مالية.
- **مشروع جونسون للسلام (1962):** يمنح اللاجئين خيار العودة أو البقاء في مناطق لجوئهم مع تلقي تعويضات، ويمنح إسرائيل حق رفض عودة أي لاجئ.

وإلى جانب هذه المشاريع، ظهرت مبادرات أخرى بعد حرب 1967 لتوطين اللاجئين، مثل "مبادرة جونسون للسلام" و "مشروع كارتر للسلام" و "مشروع ريغان للسلام"، بالإضافة إلى مشاريع أخرى بعد مؤتمر مدريد في عام 1991 واتفاق أوسلو في عام 1993، وأخيرًا خطة ترامب للسلام "صفقة القرن" التي أعلنها في 28 يناير 2020.

وفي أواخر عام 2015، تصاعدت الحملات الإسرائيلية - الأمريكية ضد الأونروا في الأمم المتحدة، والتي تُشكك في مبرر وجودها وتُتهمها بأنها "عقبة أمام السلام" و "تُديم الصراع" و "تُطبق معايير مزدوجة" و "تُنحاز ضد إسرائيل". كما طالت هذه الحملات مناهج التعليم في الأونروا واتهمتها بـ "شيطنة إسرائيل".

ورافق ذلك دعوات من أعضاء في الكونغرس الأمريكي إلى الأمين العام للأمم المتحدة للعمل ضد الدعوات المناهضة لإسرائيل، وإجراء إصلاحات واسعة في الأونروا، بالإضافة إلى تشكيل لجنة في الكنيست الإسرائيلي لمراقبة عمليات الأونروا والمُطالبة بتغييرات في صلاحياتها.

وقد بلغ تراجع الدعم الأمريكي للأونروا ذروته في عهد الرئيس دونالد ترامب، حيث اتخذت إدارته مجموعة من القرارات لتقليص أو وقف الدعم المالي للأونروا ووقف المساعدات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما طرحت "صفقة القرن" مشروعًا أمريكيًا لِتوطين لاجئي فلسطين في الدول المُضيفة.

وفي عام 2016، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن مُخطط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لاستهداف "الأونروا" بالتعاون مع إدارة ترامب، وذلك من خلال قطع المساعدات والتضييق على موظفي الأمم المتحدة "المُناهضين لإسرائيل"، ووضعت الولايات المتحدة شروطًا لاستمرار دعمها لـ "الأونروا" في الأردن والأراضي الفلسطينية، منها تغيير المناهج الدراسية وشطب كل ما يتعلق بحق العودة وقضية اللاجئين وهوية القدس والنضال ضد الاحتلال، بالإضافة إلى عدم التعاطي مع أي نشاط سياسي.

وفي عام 2017، أحبطت الولايات المتحدة وإسرائيل مشروعًا في الأمم المتحدة لزيادة موازنة الأونروا، حيث شطبت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار قدّمه الفلسطينيّون لزيادة موازنة الوكالة. وقد برر السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة هذا الموقف بالحاجة إلى إقامة جهاز رقابي صارم للتأكد من وصول الأموال للمشاريع الإنسانية وعدم تمويل نشاطات مُعادية لإسرائيل، ولم تقتصر الحملات الأمريكية على التشكيك في مبرر وجود الأونروا، بل تعدتها إلى التدخل في شؤونها الداخلية والضغط عليها لإجراء إصلاحات بهدف التحكم في دورها القانوني والسياسي. وتشمل هذه الضغوطات:

- إزالة اللاجئين الذين يحملون جنسية البلد المُضيف من قوائم الأونروا.
- الاقتصار على التدخلات الإنسانية وعدم اتخاذ أي مواقف سياسية.
- إعادة النظر في تقديم الدعم لمن يستطيع تحمل تكاليفه.
- حجب الدعم عمن تُصنفهم الولايات المتحدة إرهابيين أو مجرمين.
- مراجعة الكتب الدراسية للتأكد من خلوها من "التمييز".

و تصاعدت وتيرة الحملات الأمريكية ضد الأونروا منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نيته نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ومنذ صدور قرار الجمعية العامة في ديسمبر 2017 الذي اعتبر الجهد الرامي إلى تغيير وضع القدس "باطلًا ولاغي". أعلنت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هالي في 2 يناير 2018 أن إدارة الرئيس ترامب "لن تُواصل دعم الأونروا حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات". كما غرّد ترامب حينها قائلًا: "ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنويًا دون أي تقدير أو احترام. إنهم لا يريدون مباحثات السلام، فلماذا ينبغي علينا أن ندفع لهم كل هذه المبالغ الطائلة في المستقبل؟" والذي ترتب عليه قرارًا من ترامب بوقف التمويل الكامل في عام 2018.

وبعد توليه المنصب، سعى الرئيس جو بايدن إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه الأونروا، حيث أعلنت إدارته نية استئناف الدعم الكامل للأونروا وقدمت مساعدات مالية إضافية. لكن هذه التسهيلات لم تكن سوى تغيير في التكتيكات، حيث تضمن اتفاق "إطار العمل للتعاون 2021 - 2022" الذي وقّعته الأونروا مع وزارة الخارجية الأمريكية في يوليو 2021 شروطًا تحت مسميات "الحيادية" و "الموضوعية"، منها مراقبة جميع مؤسسات الأونروا وتقديم تقارير مالية وأمنية ربع سنوية واستثناء بعض اللاجئين من الدعم والتشديد على حيادية موظفي الأونروا، والتي تعني من وجهة نظر الولايات المتحدة التخلي عن دعم القضية الفلسطينية ونبذ المقاومة.

ورغم ترحيب الفلسطينيين باستئناف الدعم الأمريكي، إلا أنهم رفضوا الاشتراطات الجديدة التي اعتبروها تدخلاً في حقوق اللاجئين.

كما لعب اللوبي اليهودي دورًا مؤثرًا في التعجيل بوقف المساهمات الأمريكية للأونروا، كأداة ضغط عليها من أجل إنهاء دورها. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا اللوبي في منع عودة اللاجئين الفلسطينيين وطرح خيارات لِتوطينهم ووضع قيود على عودتهم، وهي الأهداف التي تتوافق مع مطلب الحكومات الإسرائيلية، خاصةً حكومة اليمين الحالية بقيادة نتنياهو، والتي تسعى إلى إقامة "الوطن القومي لليهود" مع استمرار تقويض حل الدولتين ومنع عودة اللاجئين.

جمدت الولايات المتحدة الأمريكية في يناير 2024 تمويلها السنوي للوكالة حتى مارس 2025 بعد اتهام إسرائيل موظفين في الأونروا بالمشاركة في السابع من أكتوبر.

تكلفة الحظر

سيؤدي قرار الحظر إلى تأثيرات كارثية على الخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الصحة والتعليم والإغاثة والبنية التحتية وبرامج الحماية والقروض. خلال هذه الفترة، ستُبذل جهود للبحث عن بدائل لتولي مهام الأونروا، سواء على المستوى

المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وقد بدأ نتنياهو بالفعل بالتواصل مع قادة دول، من بينها دول عربية، للتنسيق بشأن المرحلة المقبلة، خاصة فيما يتعلق بقطاع غزة. لهذا القرار تداعيات إنسانية وسياسية وخيمة ستجبر المجتمع الدولي على إيجاد طريقة أخرى لتقديم الدعم الإنساني للفلسطينيين.

التكلفة على غزة

ستكون العواقب الأكثر إلحاحًا وقسوة المترتبة على حظر الأونروا محسوسة في غزة، حيث تعمل الوكالة كمزود أساسي للخدمات الأساسية لحوالي 2.5 مليون لاجئ فلسطيني.

حيث تشمل خدمات الأونروا التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وهي ضرورية لبقاء ورفاهية اللاجئين. وبدون الأونروا، سوف ينهار النظام التعليمي، مما يؤدي إلى حرمان جيل من الشباب من التعليم الرسمي والتدريب المهني، وهو أمر ضروري لفرص العمل في المستقبل. لقد حققت مدارس الوكالة تاريخيًا معدلات التحاق عالية وتكافؤ بين الجنسين، ومن شأن إغلاقها أن يؤدي إلى تفاقم التفاوتات القائمة وعرقلة الحراك الاجتماعي.

أنشطة الأونروا في فلسطين

النشاط	قطاع غزة	الضفة الغربية
اللاجئين المسجلين	1.6 مليون	901 ألف
موظفي الوكالة	13 ألف موظف	3850 موظف
المخيمات التي تديرها	8 مخيمات	19 مخيم
المدارس التي تديرها	706 مدرسة	96 مدرسة
المراكز الصحية التي تديرها	22 مركز صحي	43 مركز صحي

المصدر: UNRWA

تدير الأونروا العديد من العيادات الصحية التي تقدم الرعاية الصحية الأولية وخدمات صحة الأم والطفل ودعم الصحة العقلية. إن غياب هذه الخدمات من شأنه أن يؤدي إلى أزمة صحية

عامة، وخاصة في ظل الانتشار المتزايد للأمراض غير المعدية وقضايا الصحة العقلية بين اللاجئين. إن الافتقار إلى الوصول إلى الرعاية الصحية لن يؤدي فقط إلى زيادة معدلات الإصابة والوفيات، بل سيفرض أيضًا ضغوطًا إضافية على نظام الرعاية الصحية المنهك بالفعل في غزة، والذي يكافح للتعامل مع آثار الحصار والصراع المستمر.

وعلاوة على ذلك، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في غزة سوف تتدهور بشكل أكبر بدون الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الأونروا، والتي تقدم مساعدات الإغاثة والدعم للسكان المعرضين. إن دور الوكالة في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز المرونة الاقتصادية أمر بالغ الأهمية، وخاصة في منطقة حيث معدلات البطالة من بين أعلى المعدلات في العالم. ومن المرجح أن يؤدي الحظر إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وخاصة بين الأطفال وكبار السن.

التكلفة على الأمم المتحدة

تمتد الآثار المترتبة على حظر الأونروا إلى ما هو أبعد من غزة وتؤثر على مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها كمنظمة إنسانية. الأونروا هي كيان فريد من نوعه داخل منظومة الأمم المتحدة، ومكلفة على وجه التحديد بتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. إن الحظر من شأنه أن يتحدى التزام الأمم المتحدة بالمبادئ الإنسانية، بما في ذلك الحياد والنزاهة، وقد يشكل سابقة خطرة للوكالات الإنسانية الأخرى العاملة في سياقات سياسية حساسة.

يُثير قرار حظر أنشطة الأونروا قلقًا بالغًا، خاصةً وأنه يُطبّق في منطقة تُعتبر وفقًا للقانون الدولي أرضًا محتلة، لا تتمتع فيها إسرائيل بأي سيادة معترف بها. وبالتالي، يُشكل هذا القرار انتهاكًا صارخًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2730 الصادر في 24 مايو 2024، الذي يُلزم إسرائيل باحترام وحماية المؤسسات الأممية والعاملين فيها. كما يتناقض قرار الحظر مع قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 19 يوليو 2024، والذي أكد على عدم شرعية السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والتي تقع ضمن نطاق عمل الأونروا، ويُعدّ هذا القانون انتهاكًا صارخًا لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وعلاوة على ذلك، قد يؤدي الحظر إلى فقدان كبير للثقة بين اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة ووكالاتها. إن التصور بأن الأمم المتحدة غير قادرة أو غير راغبة في دعم احتياجاتهم من شأنه أن يقوض شرعية الوكالة وفعاليتها في المناطق الأخرى التي تعمل فيها، وقد يكون لهذا التآكل في الثقة عواقب طويلة الأجل على قدرة الأمم المتحدة على التوسط في السلام وتقديم المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع على مستوى العالم.

التكلفة على إسرائيل

بالنسبة لإسرائيل، فإن الحظر المفروض على الأونروا قد يكون له عواقب قصيرة وطويلة الأجل. ففي الأمد القريب، قد تؤدي الأزمة الإنسانية المباشرة التي قد تنشأ نتيجة الحظر إلى زيادة عدم الاستقرار والعنف في الضفة الغربية نتيجة حرمان أكثر من 100 ألف فلسطيني في القدس الشرقية من خدمات التعليم والصحة. الأمر الذي قد يمتد إلى إسرائيل. وقد تؤدي الكارثة الإنسانية في غزة إلى إدانة دولية وضغوط على إسرائيل لمعالجة القضايا الأساسية التي تساهم في أزمة اللاجئين، وقد تؤدي إمكانية زيادة الاضطرابات أيضًا إلى تفاقم المخاوف الأمنية بالنسبة لإسرائيل، حيث قد يؤدي اليأس بين السكان إلى تصعيد الصراع.

وفي الأمد البعيد، قد يؤدي الحظر إلى تقويض موقف إسرائيل في مفاوضات السلام. حيث تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين عنصرًا أساسيًا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وغياب نهج منظم لمعالجة احتياجات اللاجئين من شأنه أن يعقد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام، ومن خلال الفشل في دعم الأونروا، تخاطر إسرائيل بعزل نفسها عن المجتمع الدولي، الذي قد ينظر إلى الحظر باعتباره محاولة للالتفاف على مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين وكمس القضية.

التكلفة على الدول المضيفة

ليس الإسرائيليون والفلسطينيون فقط هم الذين يولون أهمية خاصة للأونروا، بل الأردن ولبنان يفعلان الشيء نفسه، وبدرجة أقل، سوريا أيضًا. بالنسبة لهذه الدول، تُعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين مسألة غير محلولة، يجب معالجتها كجزء من تسوية عادلة في المستقبل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. اعتمادًا على طبيعة هذه التسوية وما إذا كانت الدول المضيفة قادرة على قبولها، فإن وضع اللاجئين سوف يتغير، وعند هذه النقطة، قد تختفي الأونروا، ولكن حتى ذلك الحين، فإنها تمثل الوضع غير المستقر للاجئين في مجتمعاتهم المضيفة، في حين تحمل أيضًا جزءًا كبيرًا من العبء المالي المتمثل في رعايتهم.

إن الوضع غير المستقر للاجئين يشكل أهمية في الأردن ولبنان، حيث لم تتمكن هذه الدول من وقف تدفق اللاجئين الفلسطينيين، لكن تمكنت من إبقائهم على مسافة سياسية وقانونية. في الأردن، يشكل وجود الأونروا أهمية بالغة، ليس فقط لأنه يخفف من عبء الرعاية الذي تتحمله الدولة، أو حتى لأنه قد يساعد من خلال الخدمات التي تقدمها في منع السخط وبالتالي الاضطرابات بين اللاجئين، الذين يشكلون الشريحة الأكثر حرمانًا من السكان. ولكن أيضًا لأنه أصبح يرمز إلى وضع اللاجئين المنفصل.

في لبنان، تنظر الحكومة إلى الأونروا بنفس النظرة، باعتبارها رمزًا للوضع المنفصل للاجئين الفلسطينيين. لم تمنح الدولة الفلسطينيين أي حقوق أساسية أو إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى وضعهم على منحدر زلق نحو التجنس. وتعتقد السلطات اللبنانية أنه إذا أصبح الفلسطينيون مواطنين، فإنهم سيعطلون التوازن بين الجماعات الطائفية في البلاد، وهي اللبنات الأساسية لنظام تقاسم السلطة الهش في البلاد. تدعم الحكومة اللبنانية الأونروا في تحمل المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين أثناء بقائهم في لبنان، لكنها تفضل أن يغادر الفلسطينيون البلاد تمامًا، وهو ما من شأنه أن يلغي الحاجة إلى استمرار وجود الوكالة.

لأسباب مماثلة، أبقت سوريا اللاجئين الفلسطينيين بلا جنسية، حيث تخدم الأونروا هؤلاء الأشخاص بدلاً من الدولة. ولكن على عكس الأردن أو لبنان، حيث التوازن الديموغرافي أكثر خطورة، لا يُنظر إلى هؤلاء اللاجئين على أنهم يشكلون تهديدًا أساسيًا للدولة، وقد أتيحت لهم إمكانية الوصول الكامل إلى سوق العمل. وبقدر ما انضم اللاجئون إلى الاحتجاجات الشعبية والتمردات منذ عام 2011 فصاعدًا، استهدفتهم أجهزة الأمن السورية بنفس الشدة التي استهدفت بها المواطنين السوريين، بينما دمرت ثلاثة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في البلاد.

التكلفة على العالم

على نطاق عالمي، من شأن الحظر المفروض على الأونروا أن يخلف آثارًا كبيرة على الجهود الإنسانية الدولية وأزمة اللاجئين العالمية. وتعمل الوكالة كنموذج لمعالجة احتياجات اللاجئين على المدى الطويل، وقد يؤدي إغلاقها إلى إعادة تقييم كيفية استجابة المجتمع الدولي لمواقف مماثلة في أماكن أخرى وخاصة مع حالة اللايقين التي يشهدها الشرق الأوسط قد يكون لها أيضًا تأثيرات متتالية، تؤثر على الأمن العالمي والظروف الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، قد يؤدي الحظر إلى تفاقم التوترات القائمة بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية. وقد تنظر الدول التي تدعم الحقوق الفلسطينية إلى الحظر باعتباره انتهاكًا للمبادئ الإنسانية، مما يؤدي إلى زيادة الاحتكاك الدبلوماسي مع الدول التي تدعم تصرفات إسرائيل.

محاولات إسرائيل المتكررة والحثيثة لوقف أنشطة الوكالة الهادفة لدعم اللاجئين الفلسطينيين، والحملة الممنهجة التي تشنها ضد الوكالة بهدف تشويه سمعتها وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، مستنكرة ما تمثله تلك الخطوات من انتهاكات سافرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

معضلة البدائل: من يملأ الفراغ؟

تلعب الأونروا حاليًا دورًا لا يُقدّر بثمن في تقديم المساعدات الإنسانية. كما يعتقد أن القيام بتقليص عملياتها بدرجة كبيرة، سيزيد من خطر عدم الاستقرار في المنطقة بأكملها. ويضيف أن التخلي عن الأونروا لن يكون حتى في مصلحة إسرائيل، لأنها ستكون مضطرة في هذه الحالة، إلى ضمان تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، التي تقدمها الوكالة حاليًا.

تبحث إسرائيل والدول المانحة عن كياناتٍ بديلةٍ لـ "الأونروا"، لكن هذه الخطوة تحمل مخاطرَ سياسيةً مُتعمَّدة: ومن بين الخيارات المطروحة تحويل الملف للسلطة الفلسطينية لتمرير فكرة أن القضية "محلية" وليست دولية. أو توظيف المنظمات الإقليمية تنسيق مع دول عربية لاستيعاب اللاجئين عبر برامج "توطين مؤقت"، كمقدمة لإسقاط حق العودة. أو دمج مهام "الأونروا" في "مفوضية اللاجئين" (UNHCR) التي تُنهي صفة "اللجوء" للأجيال الجديدة. وهو ما رأي لا تدعمه إسرائيل والمنظمات اليهودية في الخارج بشدة حيث كانت وراء قرار إبقاء منظمة اللاجئين الدولية خارج الصورة عند التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لمنع أي مقارنة بين حالة اللاجئين الفلسطينيين وحالة اللاجئين اليهود في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، خاصةً وأن تلك المنظمة كانت توصي دائمًا بالعودة كحقٍ أساسي للاجئين. وهكذا، نشأت الأونروا في عام 1949 لتُعنى بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، دون الالتزام بتنفيذ القرار 194 الذي يمنحهم حق العودة، وسعت إسرائيل إلى تحويل قضية اللاجئين من حق العودة إلى مجرد قضايا إنسانية مثل الإغاثة والتعليم والصحة، كما أرادت محو فكرة العودة من الذاكرة الفلسطينية، لكنها فشلت في ذلك. إذ ظل حق العودة حاضرًا في الوجدان الفلسطيني، وقد عزت إسرائيل ذلك إلى دور الأونروا في إبقاء قضية اللاجئين حية.

وفي الختام، تظل العلاقة بين الأونروا وإسرائيل متشابكة بشكل عميق مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأوسع. وفي حين تلعب الأونروا دورًا حيويًا في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، فإن مخاوف إسرائيل بشأن تفويض الوكالة وحيادها وارتباطاتها المزعومة بحماس خلقت ديناميكية معقدة وعدائية في كثير من الأحيان. وقد أدت التطورات الأخيرة، بما في ذلك الحظر الإسرائيلي على الأونروا، إلى تصعيد التوترات وإثارة المخاوف بشأن مستقبل الوكالة ورفاهية اللاجئين الفلسطينيين، ويشكل تفكيك الأونروا دون وجود بديل قابل للتطبيق قد يكون له عواقب مدمرة، وخاصة في غزة، حيث تقدم الوكالة خدمات أساسية وتلعب دورًا حاسمًا في الاستجابة الإنسانية. إن احتمال زيادة المعاناة وعدم الاستقرار والتطرف بين السكان الفلسطينيين يشكل مصدر قلق خطير، وقد يتبع ذلك اضطرابات في الأراضي المحتلة من قِبَل إسرائيل، وزعزعة استقرار دول مضيفة مثل الأردن، أو لبنان، وخاصة إذا شعر الفلسطينيون بأن التخفيضات تشير إلى فقدان وضعهم كلاجئين.

إن القضية الحاسمة في هذه العلاقة هي تصور الأونروا كداعم للهوية الفلسطينية وحقوقها، وخاصة حق العودة. تزعم إسرائيل أن قضية اللاجئين يجب أن تعالجها الدول العربية المجاورة،

التي قاومت تاريخيًا دمج اللاجئين الفلسطينيين في مجتمعاتها، وبالتالي الحفاظ على وضعهم كلاجئين لعقود من الزمن. وقد تعقد هذا الموقف بسبب التحولات السياسية الكبيرة، مثل سحب إدارة ترامب للتمويل من الأونروا، والذي كان يهدف إلى الضغط على الممثلين الفلسطينيين للدخول في مفاوضات تتماشى مع المصالح الإسرائيلية. وقد أثر خفض التمويل بشدة على قدرة الأونروا على تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى تعقيد الوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين.

فإن السرد السياسي المحيط بالأونروا متشابك بشكل عميق مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأوسع. ولا يزال حق العودة للاجئين الفلسطينيين قضية خلافية تعقد مفاوضات السلام. وينظر العديد من الفلسطينيين إلى الأونروا باعتبارها رمزًا لحقوقهم وتطلعاتهم، في حين ترى إسرائيل أنها عقبة أمام تحقيق السلام الدائم. وكثيراً ما يتم تصوير وجود الوكالة في سياق لعبة محصلتها صفر، حيث يُنظر إلى التنازلات المقدمة للفلسطينيين على أنها تهديدات لأمن إسرائيل وسلامة أراضيها. وتخلق هذه الديناميكية حلقة من عدم الثقة والعداء التي تعوق أي إمكانية للحوار البناء بين الأطراف المعنية.

وعلاوة على ذلك، فإن تصرفات إسرائيل ضد الأونروا قد تكون جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة تشكيل معالم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتقويض حق العودة الفلسطيني. وهذا يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل عملية السلام وآفاق الحل العادل والدائم.

وخاصة مع ولاية ترامب الثانية والذي يحتمل أن يؤيد قرار حظر الأونروا في ولايته الثانية استنادًا على مواقفه في ولايته الأولي من تمويل الأونروا و دعمه لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، ورؤيته أن الأونروا تُطيل أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين بدلًا من حله

المراجع

1. جيكوب ماغيد، "الولايات المتحدة تحث إسرائيل على إعادة النظر في القوانين المناهضة للأونروا وتحذر من أن الملايين معرضين لخطر 'الكارثة'"، تايمز أوف إسرائيل، 29 أكتوبر 2024، تاريخ الاطلاع 5 يناير 2024، متاح على الرابط التالي:

https://ar.timesofisrael.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AB-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF/

2. سعيد أبو معلا، "إسرائيل تصادر مقر "الأونروا" في القدس وتخطط لتحويله إلى 1,440 وحدة استيطانية"، القدس العربي، 10 أكتوبر 2024، تاريخ الاطلاع 5 يناير 2025، متاح على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%88/

3. "Egypt Condemns Israel Plan to Confiscate UNRWA Land in Jerusalem - Foreign Affairs - Egypt," Ahram Online, n.d., https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/1234/533406/Egypt/Foreign-Affairs/Egypt-condemns-Israel-plan-to-confiscate-UNRWA-lan.aspx.

4. Advitama, Dave, 2024. "Israeli war crimes in Palestine from the perspective of human rights and international humanitarian law", Journal of Law and Regulation Governance(10), 2:343-349. https://doi.org/10.57185/jlarg.v2i10.69

5. Alashqar, Muath Mohammed, Asmar Abdul Rahim, and Ahmad Shamsul Abd Aziz, 2023. "War crimes in Gaza strip from year 2008- 2021: Individual Criminal Responsibility under the Legal Framework of Rome.

6. Anne Irfan, "UNRWA Funding Is Burdened with Conditionality," The Cairo Review of Global Affairs, season-01 2024, accessed January 12, 2025, https://www.thecairoreview.com/essays/unrwa-funding-is-burdened-with-conditionality/.

7. Clarissa- Jan Lim, "Israel's UNRWA Ban Is the Next Step in a Long-standing Effort to Delegitimize the Agency," MSNBC.Com, October 29, 2024, https://www.msnbc.com/top-stories/latest/israel-unrwa-ban-gaza-aid-rcna177779.

8. Daoud Kuttab, "In Targeting UNRWA, Israel Aims to Destroy the Right of Return," The Cairo Review of Global Affairs, season-01 2024, accessed November 24, 2024, https://www.thecairoreview.com/essays/in-targeting-unrwa-israel-aims-to-destroy-the-right-of-return/.

9. Fiddian-Qasmiyeh, Elena, 2019. "The changing faces of UNRWA", Journal of Humanitarian Affairs(1), 1:28-41. https://doi.org/10.7227/jha.004

10. Gabiam, Nell, 2012. "When "humanitarianism" becomes "development": the politics of international aid in Syria's Palestinian refugee camps", American Anthropologist (1), 114:95-107. https://doi.org/10.1111/j.1548-1433.2011.01399.x

11. Geraldine Wong Sak Hoi, "What Are the Allegations Upending UNRWA's Aid Efforts in Gaza?," SWI Swissinfo.Ch, March 11, 2024, https://www.swissinfo.ch/eng/foreign-affairs/behind-the-allegations-upending-unrwas-aid-efforts-in-gaza/73203007.

12. House of Commons Library, "West Bank and Gaza Strip: UK Aid and UNRWA: FAQs," October 31, 2024, accessed January 2, 2025, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9900/.

13. James G. Lindsay, "A Missed Opportunity in America's Refunding of UNRWA," The Washington Institute, September 2, 2021, accessed January 5, 2025, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/missed-opportunity-americas-refunding-unrwa.

14. Luis Pelaez, "UPDATED: List of Countries Suspending and Reinstating UNRWA Funding," UN Watch, July 19, 2024, accessed January 11, 2025, https://unwatch.org/updated-list-of-countries-suspending-unwra-funding/.

15. Muhannad Abd al-Hameed, "Suspending UNRWA Funding and Suspected Complicity in the Genocidal War," Institute for Palestine Studies, February 12, 2024, accessed January 7, 2025, https://www.palestine-studies.org/en/node/1655193.

16. Nachmias, Nitza, 2019. "Two divergent cases of protracted humanitarian aid operations: the world bank and UNRWA (1949-2017)", Journal of Cultural and Religious Studies(5), 7. https://doi.org/10.17265/2328-2177/2019.05.001

17. Ocampo, Julieta Espín, Alberto Moreno Melgarejo, and Estela Navarro Zapata, 2020. "Supporting israel by withholding support from international organizations: UNRWA

and UNESCO in trump's foreign policy.", Revista De Estudios Internacionales Mediterráneos(28):25-42. https://doi.org/10.15366/reim2020.28.002

18. Patrick Wintour, "Israel's Plan to Ban UNRWA from Accessing Gaza Marks New Low in Its Relations With UN," The Guardian, October 25, 2024, https://www.theguardian.com/world/2024/oct/25/israels-plan-to-ban-unrwa-from-accessing-gaza-marks-new-low-in-its-relations-with-un.

19. Perry Cammack and Sarah Yerkes, "The Sharpest Cut," Carnegie Endowment for International Peace, January 12, 2018, accessed January 12, 2025, https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2018/01/the-sharpest-cut?lang=en.

20. Philippe Lazzarini, "How Humanitarian Aid in Gaza Is Being Used as an Instrument of War - Los Angeles Times," Los Angeles Times, December 9, 2023, https://www.latimes.com/opinion/story/2023-12-09/israel-gaza-hamas-united-nations-humanitarian-relief.

21. Rhoda Margesson and Jim Zanotti, "The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA): Overview and U.S. Funding Prohibition," Congressional Research Service (CRS), June 14, 2024, accessed January 2, 2025, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IN/IN12316.

22. Rhoda Margesson and Jim Zanotti, "UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA): Background and U.S. Funding Trends," Congressional Research Service (CRS), January 17, 2025, accessed January 24, 2025, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12863.

23. Riley Sparks, Hajar Harb, and Omar Nabil Abdel Hamid, "Gaza In-depth: Why Israel Wants to End UNRWA and What Its Closure Would Mean," The New Humanitarian, March 6, 2024, https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2024/03/06/gaza-depth-why-israel-wants-end-unrwa-and-what-its-closure-would-mean.

24. Robert Staloff, "Replacing UNRWA Is an Opportunity Trump Should Not Miss," The Washington Institute, January 15, 2025, accessed January 26, 2025, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/replacing-unrwa-opportunity-trump-should-not-miss.

25. Rosoux, Valérie, 2019. "Israeli and Palestinian stories. Can mediators reconfigure incompatible narratives?", Global Policy (S2), 10:61-67. https://doi.org/10.1111/1758-5899.12675

26. Santoro, Andrea, Niveen M E Abu-Rmeileh, Ali Khader, Akihiro Seita, and Martin McKee, 2016. "Primary healthcare reform in the United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east", Eastern Mediterranean Health Journal(6), 22:417-421. https://doi.org/10.26719/2016.22.6.417

27. Stephen McCloskey, "The Impact of the War in Syria on Palestinian Refugees in Lebanon and Syria", Centre for Global Education, April 2020.

28. UNRWA. "How We Are Funded." Accessed January 18, 2025. https://www.unrwa.org/how-you-can-help/how-we-are-funded.

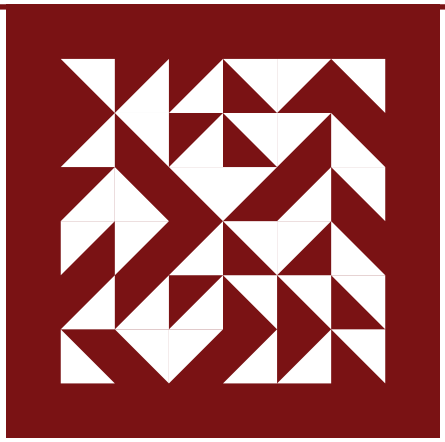

مركز الحبتور للأبحاث

تقديرات استراتيجية

عن المركز

يسعى مركز الحبتور للأبحاث إلى أن يكون مركزًا رائدًا للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة، وتتمثل رؤيتنا في تعزيز السياسات وصنع القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التي تُعزز التنمية المستدامة، وتقوي المؤسسات، وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. نحن ملتزمون بتقديم حلول مبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحًا في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

تقديرات استراتيجية

إصدار غير دوري يصدر عن مركز الحبتور للأبحاث، يقدم تحليلاً معمقًا وتقييمًا مستقبليًا للقضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية ذات التأثير الاستراتيجي على المنطقة العربية والعالم. بهدف تزويد صناع القرار والباحثين والمهتمين برؤية مستنيرة حول التطورات والتحديات والفرص الناشئة.